

السداسية الرابعة

حقوق الإنسان والحريات العامة

الأستاذ عبدالحق عزوزي

# أولاً: الحريات : مفهومها، نشأتها وتطورها

## مقدمة: الأصل في الإنسان الحرية

-الأصل في الإنسان الحرية التي أسس لها القرآن الكريم في مثل قوله تعالى: (كل نفس بما كسبت رهينة) فهذه الآية ترتب التكليف والمسؤولية على حرية الإنسان في الفكر والقول والعمل؛ ذلك أن الذي لا يملك الحرية في هذه المسائل لا يستطيع أن يتحمل المسؤولية فيما يأتي أو يدع من سائر الأمور.

-ويبلغ من قدسية الحرية الإنسانية أن الله سبحانه وتعالى لا يريد أن يكره الإنسان حتى على الإيمان، فهو يخاطب رسوله الكريم قائلاً: (أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين) ويقول: (لا إكراه في الدين) ويقول: (ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها). فمشيئته -سبحانه وتعالى- أن يكون الإنسان حراً، حرية تتأسس على فطرته وعقله وعلى إدراكه لمصالحه وغايات وجوده في هذا العالم. وهذا أيضاً هو معنى قوله تعالى: (وهديناه النجدين) أي أنه سبحانه زوده بالعقل والتمييز وأعدّه بحيث يتمكن من ممارسة حرية الاختيار هذه دون سائر المخلوقات التي تفقدها غرائزها، وتفقدها طبائع حاجاتها الفيزيائية.

# أولاً: الحريات : مفهومها، نشأتها وتطورها

- لا يكاد يخلو مقال أو خطاب يتعلّق بمسألة حرّية الفرد أو الجماعات دون التذكير بالمادّة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (10 ديسمبر 1948م) والتي نصّها (يولد جميع الناس أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق). ونتذكر هنا ما قاله سيدنا عمر بن الخطّاب: (متى استعبدتم النّاس وقد ولدتهم أمّهاتهم أحراراً).

## البعد المفاهيمي لمسألة الحريّات الفرديّة

- الزاوية النّظريّة للمسألة ذات أهميّة بالغة، إذ يعتبر الجانب النّظري أساساً للتّفكير في ما هو عملي. لكنّ حصر المسألة في هذا الجانب يؤدّي بنا حتماً إلى الوقوف على ما يجب أن يكون وليس على ما هو كائن بالفعل.

- هنالك سلسلة من (المبادئ) التي تمّ البحث من خلالها في مسألة حرية الإنسان من النّاحية النّظريّة. فهناك البواعث التي تدفع الإنسان إلى ممارسة عملٍ معين، ثمّ تليها الإرادة التي تنظر في هذه الدوافع لتقرّر اتّباعها من عدمه، يأتي بعدها القرار الذي يتم بعد أن تنظر الإرادة في الباعث، ثمّ يترجم القرار إلى الفعل الذي يخضع بدوره إلى الظروف والوسائل التي تحيط به عند حدوثه وهكذا... وتخطّياً لهذا الإشكال،  
ممكننا أن نكتفي ببعض الأمثلة :

# أولاً: الحريات : مفهومها، نشأتها وتطورها

فوفقاً لمعايير الخير والشرّ يعتبر سقراط (ت 399 ق.م) أنّ الحرية تقوم على فعل الأفضل..

وانطلاقاً من تقسيم الوجود الإنساني إلى وجود حقيقي، في عالم المُثُل حيث عرفت روح الإنسان كنه الحقائق، ووجود وهمي، في العالم الأرضي، يرى أفلاطون (ت 347 ق.م) أنّ الحرية (هي انطلاقة الإنسان نحو كماله دون عوائق أو حواجز مرتبطة بشوائب الأرض والجسد ولا يتأتّى ذلك -حسب رأيه- إلا لمن كان حراً بحكم متابعته الحكمة.

أمّا أرسطو (ت 322 ق.م) فإنه يعتبر التأمّل أعلى صورة للنشاط العقلي وبالتالي ضامناً للحرية، وبذلك فإنّ فئة معيّنة كذلك هي التي تختصّ بهذه الطّاقة المحرّرة.

وطبقاً لمنطق المقابلة بين الشيء ونقيضه تذهب المدرسة الأبيقورية(5) إلى أنّ العبوديّة ناتجة عن الانصياع إلى فكرة تدخل الآلهة في شؤون العالم وبالتالي فهي مرتبطة بالجهل والخرافات؟؟.

# أولاً: الحريات : مفهومها، نشأتها وتطورها

- نلاحظ أنّ هذه المقولات أحاديّة المنحى إذ تختصّ الحرّية إمّا بالمفكرّ دون الجاهل أو بالمنقاد إلى القادر دون غيره أو بالمستجيب إلى الشهوات دون العازف عنها..
- وهو ما يجعلنا ندرك تقاطع أهداف التحرر رغم تعدّد مستوياته. فقد ربط (قاليلي) تحرر الإنسان بتحرير العقل، وذلك بإبراز سلبيات التفسير الأسطوري وإخضاع وجود الكون إلى تفسيرات تعتمد الرياضيات والفيزياء أساساً. أما هيجل، فإنه يهدف -في إطار فلسفة التاريخ- إلى تحرير العقل المستلب.
- كما استثمرت الفلسفة الماركسية الديالكتيك الهيجلي للتركيز على تحرير الطبقة الشغيلة من هيمنة الاقتصاد الرأسمالي. في حين يحصر (نيتشه) التحرر في القطع مع الميتافيزيقيا وإعلان (موت الإله). وعبر صراع (الأنا الأعلى) و(الرغبات المكبوتة) يرى (فرويد) أنّ التحرر يبدأ من المستوى الداخلي للفرد..
- لكنّ هذه التعريفات -مع ما تحتويه من تقاطع وتنافر وأخطاء- تظلّ منقوصة وتبقى العديد من الأقاويل غير واقعية، لذا كان لزاماً العودة إلى البدايات الأولى لظهور هذه المفاهيم وتقصّي أسباب إثارتها ورصد سيرورتها عبر التاريخ.

# أولاً: الحريات : مفهومها، نشأتها وتطورها

## الحريات الفردية بين فكي الملكية الخاصة ومخالب السلطة الدينية

-الاجتماع البشري لم يكن طفرة أو وليد الصدفة بل كان نتاجا لحاجته الفطرية إلى الحياة ضمن المجموعة، وهو ما يفسر قول ابن خلدون) :الإنسان مدنيّ بالطبع .(فلا يمكن الحديث إذن عن حرّية طبيعية أو فردية لإنسان منعزل لا تربطه صلة بأخيه الإنسان .

-ولعلّ من المفيد هنا أن نبرز أهمية الرّجوع إلى أمثلة من تاريخ الحضارات القديمة محاولة منّا إلى تقصي مواطن القطيعة والتّواصل بين القديم والحديث ,,,,,.

.فقد سجل التاريخ أنّ مفهوم الحرّية في الحضارات القديمة المعروفة كالبابلية واليونانية مرتبط بنقيضه، أي العبودية .

-إذا بحثنا عن الأسباب التي كانت وراء التغييب المبكر لحرّية الإنسان/الفرد، نذكر عاملين أساسيين: ظهور الملكية الخاصة واستعمال الدين في المجتمع الغربي لتبرير استعباد الإنسان:

# أولاً: الحريات : مفهومها، نشأتها وتطورها

. فمع اكتشاف الزراعة وحياسة الأراضي ومحاولة الاستئثار بمنابع المياه، ظهرت الملكية الخاصة ونشأت معها نزعات الجشع والمنافسة وعدم المساواة. فانقسم الناس إلى أصحاب أملاك وإلى عمال لديهم .

. فتبعاً لتفاوت الثروات، ينقسم مجتمع بلاد الرافدين إلى ثلاث طبقات دون أن يشمل هذا التقسيم طبقة الملوك ورجال الدين، فهؤلاء يمثلون الطبقة الحاكمة التي تحتل القمة . تتسّم طبقة الملاك الزراعيين وكبار التجار أعلى السلم الاجتماعي، تليها الطبقة المتوسطة المتكوّنة من أنصاف الأحرار من العمال ومن ذوي الدخل المحدود مثل صغار الجنود . وفي أسفل السلم نجد طبقة الأرقاء التي تمثّل نتاجاً للصراع من أجل المحافظة على الملكية الخاصة أو الرغبة في توسيعها .

. يمكن ذكر العديد من الأمثلة التاريخية المستقاة من اليونان ومن مجتمع بلاد الرافدين ومن الفراعنة -حيث كان الملك نفسه هو الإله -فإنّ الماسك بزمام السلطة السياسيّة في بلاد ما بين النهرين يمثّل الوسيط بين الآلهة والناس . وبحكم هذه الوساطة، فهو القاضي الأعلى، وهو من تجب طاعته على الجميع إذ أنّ مسؤوليته مباشرة أمام الآلهة التي لا ينال<sup>7</sup>رضاءها من تصرف ضدّ ما يمليه الملك، وأيضا من حضارة الرومان...

# أولاً: الحريات : مفهومها، نشأتها وتطورها

- بقي الأمر على حاله في فترة العصور الوسطى، فتواصل تقديس الحكام حيث استمدوا مكانتهم من ترويجهم لفكرة أنهم ظل الله على الأرض وأن سلطتهم متأتية من الله مباشرة. وهو ما كان له الأثر المباشر في جعل سلطان الحاكم مطلقاً دون حدود أو ضوابط.
- ومما زاد الأمر تعقيداً هو بروز الكنيسة في ثوب المالك المتحکم في أموال الناس وعقائدهم. إذ شهد العالم الغربي، خلال هذه الحقبة التاريخية، اختلاطاً كبيراً في الاختصاصات وفي أمحاء الحدود بين الديني والسياسي. فلم يعد ما لله منفصلاً عما لقيصر، بل أصبح ما لله خاضعاً لإرادة التاج والكنيسة معاً، وأصبح ما لقيصر متنازعا فيه بين السلطتين.
- ولمّا كان الحرص على الثروة والسلطة معاً من مميزات عصر الإقطاع في أوروبا، فإنّ حرية الفكر تعتبر من أخطر الوسائل المهدّدة للنظام القائم. وهو ما جعل الكنيسة تشدّد الخناق على كل من يخالف معتقداتها أو ينتقد تبنّيها للمنهج الاقتصادي المرتكز على مبدأ الإقصاء. ففي القرن الثالث عشر، أقيمت مؤسسة للشرطة ولل قضاء لتصفية الهرطقة، كما كانت (محاكم التفتيش) سلاحاً مرفوعاً في وجه الحركة المعادية للإقطاعية و ضد سائر أشكال الفكر المعادي لما رسمته الكنيسة (17). فلما صنف كوبرنيكوس (1473- 1543) كتاباً في حركة الأرض ومركزية الشمس، صدر الحكم بتكفيره وتكفير من يقرأ الكتاب. وكان ذلك مصير جاليلي (1564- 1642) حين أيّد ما اكتشفه كوبرنيكوس وحين دافع عن فكرته المتعلقة بدوران الأرض، إذ تمّ تكفيره ثمّ مات في السجن.

# أولاً: الحريات : مفهومها، نشأتها وتطورها

-ظلت الهوة تتعمق شيئاً فشيئاً بين الكنيسة والمجتمع في الوقت الذي تزداد فيه علاقة رجال الدين بالسلطة الزمنية متانة أصبح بمقتضاها الهجوم على الإقطاع هجوماً على الدين. وظلّ الأمر على حاله حتى بعد عصر الإصلاح الديني الذي مهّد له كلّ من هاوس (19) (1369- 1415) وجيروم (20) (1360-1416) وبلغت مداها مع لوثر (1483-1546) وكالفن (1509-1564). وظلّت أغلب الأوساط الكنسية تعتبر كل رأي مخالف، انتهاكاً لقدسية الوحي وتآمراً على الله.

-هذا ما جعل بعض المفكرين ينكرون الدين في مجمله. فتعرضت المسيحية إلى هجومات شديدة بلغت مداها مع الثورة الفرنسية (1789) ولعلّ فولتر (1694-1778) يعدّ من أكبر المفكرين انتقاداً للأديان باعتبارها ترتكز على الخديعة. ولمّا كان الدّين حليفاً للاستبداد باسم القدر الإلهي، أصبح نفور الناس منه أمراً مألوفاً راجت معه فلسفة موت الإله التي أكد نيتشه (1844-1900) على أهميتها في تحرير الإنسان من الخرافة ومن الجهل. ولعلّ هذا معنى ما انتهى إليه ماكيافيللي حين قال: (نحن مدينون للكنيسة بما صرنا إليه من إلحاد). وهكذا أصبح التّحرّر في المجتمع لبغربي مرتبطاً بمدى تخلص الإنسان من معتقدات الكنيسة.

# أولاً: الحريات : مفهومها، نشأتها وتطورها

## الحريّات الفرديّة بين سلطة القانون وقانون السّلطة

-لئن كان لمصطلح العقد الاجتماعي وجود كامنا في الفكر الإنساني منذ القدم، فإنّ بداية دراسته وبلورته في شكل (نظرية علمية (كانت في القرن السابع والثامن عشر.

-دعا بعض المفكرين خلال هذين القرنين إلى إقامة نموذج جديد للنظام الاجتماعي يقوم على فكر عقد يضمن حرّية الفرد وأمنه واستقراره وهو ما يعرف باسم (العقد الاجتماعي)

ومن أبرز مفكري هذه النظرية توماس هوبز (1588-1679) وجون لوك (1632-1704) وجان جاك روسو (1712-1778) ومونتيسكيو (1689-1755) وفولتير (1694-1778).

- نلاحظ أن هذا العقد الاجتماعي الذي يقوم أساساً على مبدئي ضمان حرية الفرد ومقاومة السلطة المطلقة واستبداد الأمراء والملوك، قد استخدم أحيانا بشكل مغاير يبرّر إقامة أنظمة الحكم

الاستبدادي. لكن رغم هاته الاختلافات، فإن هذه النظريات يرجع إليها الفضل في معارضتها لمسألة الحق الإلهي الذي استند إليه الملوك والأباطرة في مجتمعاتهم الغربية في حكمهم شعوب

العالم. كما كانت محفزاً وملهماً لكثير من الأفكار والنظريات الفلسفية والسياسية التي مثلت بداية اختصار فكرة الدساتير الحديثة كما كانت مصدر إلهام للثورتين الأمريكية (1776) والفرنسية

(1789) ومؤشراً لبداية النهاية للحكومات المطلقة التي ظلت تهيمن على مقاليد الأمور في أوروبا طيلة قرون من الاستبداد إمّا بالاستناد إلى دعم الكنيسة أو بقوة طغيانها المدني وحده.

# أولاً: الحريات : مفهومها، نشأتها وتطورها

## مواثيق حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق

-تعتبر وثيقة (العهد العظيم)، التي أصدرها جون هنري الثاني ملك إنجلترا سنة 1215م، من أوائل البيانات التي أكدت على مبدأ سيادة الدستور.

-كما عرفت دولة فيرجينيا الأمريكية في 12 يونيو 1776م (إعلان الحقوق) الذي تلاه إعلان الاستقلال للولايات المتحدة الأمريكية في 4 يوليو 1776م. وقد أكد هذا (الإعلان) على الحريات الشخصية والسياسية ومن أهمها المساواة بين المواطنين وإلغاء العقوبات الجسدية .

-لكنّ (إعلان حقوق الإنسان والمواطن)، الذي عرفته فرنسا سنة 1789م، يظلّ أشهر بيان ينادي بوجوب صيانة الحريات الفردية. فقد تجاوز حدود موطن ولادته كي يتخذ كمرجع من أهمّ المراجع في مجال الحريات والحقوق الفردية منها والجماعية..

# أولاً: الحريات : مفهومها، نشأتها وتطورها

-لكنّ صدور هذه المواثيق لم يمنع الدّول التي رفعت لواءها من استعمار البلدان الضعيفة كما لم تحدّ من التوتّر الذي ساد العالم منذ بداية القرن العشرين ممّا تسبّب في قيام حربين عالميتين.

-نتيجة لهاتين الحربين، استقرت أوضاع جديدة شهد معها العالم انهياراً على كل المستويات: السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقيميّة. ممّا خلف لدى الإنسان مشاعر حادة وحيرة كان منبعها ما آلت إليه البشرية من تجاوز لمقتضيات الضمير الإنساني ومن تجاهل لما نصّت عليه اللوائح والقوانين الدوليّة.

-ومحاولة منها لجبر ما دمّرت هاتان الحربان، سعت منظمة الأمم المتّحدة إلى معالجة هذه المسألة على مستوى أمميّ ترجمها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصّادر في العاشر من ديسمبر 1948م. ومن أهمّ النّقاط التي ركّز عليها هذا الإعلان فيما يخصّ الحريّات الفرديّة نذكر: حرّيّة الفكر والتعبير والإعلام والعقيدة وهي حقوق حيوية لا يجوز مصادرتها أو التحكم فيها.

-بقي أنّ احترام هذه الحقوق مازال في بعض بلدان العالم مطلباً عسير المنال....

# ثانياً: تقنين حقوق الإنسان

- اسباب صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في 10 دجنبر 1948
- ديباجة ومواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- أضفى قبول الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من جانب كبير من أعضاء المجتمع الدولي على المبادئ الواردة في هذا الإعلان وزنا معنوياً كبيراً
- هذا الوزن ترك أثره الملموس على دساتير البلدان وقوانينها
- تمت ترجمة مصطلح حقوق الإنسان الدولي على شكل مجموعة من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان شكلت في مجملها معايير حقوق الإنسان المعترف بها ولها. ولعل النصوص الدولية لحقوق الإنسان (الإعلان العالمي والعهدين الدوليين) تمثل فقط الانطلاق لهاته المواثيق.

# ثالثاً: وضع ضمانات لحماية حقوق الإنسان

- أهم تجليات ضمانات حماية حقوق الإنسان.
- الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية
- الرقابة الدستورية للقوانين
- رقابة الشعب المباشرة عن طريق الاستفتاء والديمقراطية التشاركية
- إنشاء محاكم خاصة لحقوق الإنسان مثل المحكمة الأوروبية بstrasbourg.

# رابعاً: تصنيف حقوق الإنسان

- المرحلة الأولى: مرحلة التركيز على الحقوق الفردية.
- المرحلة الثانية: الترابط بين حقوق الفرد وحقوق الإنسان الجماعية.
- المرحلة الثالثة: مرحلة التوازن بين الحقوق.

# خامسا: تطور حقوق الإنسان في المغرب

- صدور أول دستور للبلاد سنة 1962 وما عرفه من خطوات في تعزيز دولة الحق والقانون والممارسة الديمقراطية وإحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وتوصية إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة لتسوية ملف ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان،

- تبني المغرب التعددية السياسية والمبادرة الحرة منذ دستور 1962 كما صادق سنة 1979 على العهدين الدوليين المتعلقين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما انضم وصادق على العديد من الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان ومن ضمنها اتفاقية مناهضة التعذيب واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال والمهاجرين وأفراد أسرهم، وغيرها من الاتفاقيات.

- كما عمل المشرع على سن القوانين التي تضمن للإنسان حقوقه في مختلف مجالات الحياة المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكل الدساتير المغربية تقر هاته الضمانات الأساسية لحقوق الإنسان.

# خامسا: تطور حقوق الإنسان في المغرب

-صدرت سنة 1958 مجموعة من الظهائر والمراسيم التي تركز الضمانات الفعلية لحقوق الإنسان والمعروفة بقانون الحريات العامة في المغرب.

-إلى جانب المصادقة على الاتفاقيات الدولية، وسن القوانين وموازاة مع تلك الاتفاقيات، عمل المغرب على إحداث مؤسسات تعنى بهذا المجال والنهوض به. فالمغرب قد أكد في دستوره الجديد لسنة 2011 على مبادئ حماية وتعزيز حقوق الإنسان، عبر دسترة العديد من مؤسسات وهيئات حماية الحقوق والحريات الأساسية، والحكامة الجيدة، والتنمية البشرية والمستدامة، والديموقراطية التشاركية، ونخص بالذكر:

- المجلس الوطني لحقوق الإنسان؛
- مؤسسة "الوسيط"؛
- المندوبية مابين الوزارات لحقوق الإنسان؛
- مجلس المنافسة؛
- الهيئة الوطنية للأخلاقيات ومحاربة الرشوة؛
- مجلس الجالية المغربية المقيمة بالخارج؛
- السلطة العليا للتواصل السمعي- البصري؛

# خامسا: تطور حقوق الإنسان في المغرب

- مجلس الشباب والعمل الجمعي؛
- السلطة من أجل المناصفة ومحاربة كل أشكال التمييز؛
- المجلس الأعلى للتربية، والتكوين والبحث العلمي؛
- المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة؛
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛
- اللجنة المستقلة للتحكيم؛
- هيئة الإنصاف والمصالحة.

وتعتبر دسترة هذه الآليات عملا سياسيا كبيرا، يهدف إلى تقوية الهيئات الموجودة الخاصة بتعزيز الحقوق والحريات الأساسية، كالمرصد الوطني لحقوق الطفل، والمركز المغربي للإعلام، والتوثيق والدراسات حول المرأة، والمرصد الوطني لمحاربة العنف ضد النساء، وكذا مركز التوثيق والتكوين والإعلام في مجال حقوق الإنسان.

# خامسا: تطور حقوق الإنسان في المغرب

- ولعل من الميادين التي شهدت إصلاحات مهمة هو مجال حقوق المرأة، الذي دخل حيز التطبيق سنة 2004، ففي إطار مقاربة شجاعة ومتجددة وشاملة، تمت المصادقة على مدونة الأسرة، بهدف تحسين وضعية المرأة المغربية، عبر منحها المكانة التي تستحقها في مجتمع مغربي منفتح وحيوي، جاعلة من المغرب مثالا يحتذى به في المنطقة العربية. وقد استجابت المستجدات المتضمنة في المدونة الجديدة للأسرة للعديد من مطالب الجمعيات النسائية ومنظمات حقوق الإنسان من أجل مواطنة كاملة وشاملة للمرأة المغربية.

- من جهة أخرى، عرف مجال حقوق الطفل أيضا تطورات جوهرية، بالمصادقة، سنة 2007، على قانون الجنسية المغربية، الذي أعطى للطفل الحق في الحصول على الجنسية المغربية من جهة الأم، حيث يمكن للأطفال من أم مغربية وأب أجنبي من الحصول على الجنسية المغربية.

- كما كان مجال العدل من ضمن الأوراش الأولية للإصلاح، حيث تم تبني طريقة تشاورية وتشاركية ومندمجة، بهدف إصلاح جوهرية "لا يقتصر فقط على قطاع القضاء، ولكنه، بفضل مكوناته وشموليته، يشمل مجموع النظام القضائي".

# خامسا: تطور حقوق الإنسان في المغرب

- من جهة أخرى، هم الورش الواسع للإصلاحات التشريعية ميادين أخرى مهمة، نذكر منها:

- إصلاح مجموعة من المقتضيات الخاصة بالحالة المدنية، لتكييفها مع المعايير الدولية، في احترام كامل للقيم المغربية ومدونة الحالة الشخصية؛
- تحريم كل مس بالحريات والحقوق المتعلقة بالممارسة النقابية داخل المقولة، وكذا التمييز كيفما كان نوعه (العرق، الجنس، الإعاقة، الدين، الرأي، الخ...)، عبر المدونة الجديدة للشغل ليونيو 2004، والتي تتبنى المبادئ الأساسية لمنظمة الشغل الدولية، حيث وقع المغرب على 7 اتفاقيات من ضمن اتفاقياته الثمانية الأساسية؛
- حماية الحريات العامة والشخصية وضمان محاكمة عادلة عبر إصلاح قانون المسطرة الجنائية سنة 2003، والقانون التنظيمي حول الحصانة البرلمانية سنة 2004، وكذا القانون الذي حذف محكمة العدل الخاصة سنة 2004؛
- تعزيز الحماية الجنائية للسلامة البدنية والعقلية للأشخاص عبر تعديل القانون الجنائي لتجريم التعذيب سنة 2006، وكذا القانون الجنائي لمعاقبة العنف الزوجي والتحرش الجنسي سنة 2003؛

# خامسا: تطور حقوق الإنسان في المغرب

- تحسين ظروف الاعتقال بإصلاح التشريع السجني سنة 1999؛
- محاربة الأشكال الجديدة للإجرام، عبر التعديلات التي طرأت على القانون الجنائي، قصد محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة وتبييض الأموال؛
- توسيع مجال الحريات العامة بإصلاح قانون الحريات العامة والقانون المتعلق بالأحزاب السياسية سنة 2006.

لم يقتصر المغرب فقط على التسلح بالتدابير التشريعية والمؤسسية لضمان احترام حقوق الإنسان ودولة الحق والقانون، ولكنه ترجم اختياره النهائي على الميدان بعدة عمليات مهيكلة، ومنسجمة ومندمجة. وفي هذا الصدد، فإن المفهوم الجديد للسلطة، الذي أعلن عنه صاحب الجلالة الملك محمد السادس فور اعتلائه العرش، في خطابه ليوم 12 أكتوبر 1999، يعتبر مفهوما "مبنيا على حماية المرافق العمومية، والشؤون المحلية، والحريات الفردية والجماعية، والحفاظ على الأمن والاستقرار، وتدبير الشأن المحلي، والمحافظة على السلم الاجتماعي".

# خامسا: تطور حقوق الإنسان في المغرب

- كما أطلق جلالة الملك محمد السادس بمناسبة خطابه ليوم 18 ماي 2005، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي تندرج في إطار رؤية شمولية ومندمجة للتنمية الاجتماعية والبشرية، الهدف منها محاربة العجز الاجتماعي، والهشاشة والإقصاء، وكذا وضع الأسس لتنمية منسجمة للمدن والبوادي. أضف إلى ذلك أنها تقترح إعادة التفكير في عمل الدولة والجماعات المحلية، دون أن تكون بديلا للبرامج القطاعية ومخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجماعات المحلية. وبهذا تمنح المبادرة الوطنية للتنمية البشرية قدرة إضافية على التمويل لدعم العمليات التي تمكن من الرفع السريع والدائم لمؤشرات التنمية البشرية إلى مستويات مميزة.

- من جهة أخرى، فإن الخطاب الملكي ل 3 يناير 2010 كان هو المؤسس لمغرب القرن الواحد والعشرين بفضل جهوية متقدمة، ذات أسس ديموقراطية وموجهة استراتيجيا نحو التنمية المندمجة والمستدامة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

# خامسا: تطور حقوق الإنسان في المغرب

-زيادة على ذلك، فإن محاربة الرشوة قد عرفت أيضا تطورات ملموسة، نذكر منها إحداث الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، وذلك يوم 13 مارس 2007. وتتجلى مهام الهيئة في تنسيق ومراقبة وضمان تتبع تنفيذ سياسات محاربة الرشوة، وفي جمع ونشر المعلومات في الموضوع.

-كما أصبح المجتمع المدني فاعلا أساسيا في التنمية والتحول الاقتصادي والاجتماعي للمملكة المغربية، يتدخل في العديد من القطاعات الحيوية: حقوق الإنسان، الصحة، حقوق الطفل، حقوق المرأة، وخاصة محاربة العنف ضد النساء، تخليق الحياة العامة، محاربة الفقر، حماية البيئة، و عدة مجالات أخرى لا يتسع المقام لذكرها.

# سادسا: أهم ما جاء في دستور 2011 عن الحريات وحقوق الإنسان

-نظرة موجزة عن الدستور الجديد.

-بعض مقتضيات الحريات العامة وحقوق الإنسان في الدستور الجديد: (يرجى مراجعة هاته المقتضيات كما سطرناها بتفصيل وبنظرة مقارنة في كتابنا: الدستورانية المغربية الجديدة في ظل الربيع العربي الذي كتبناه مع فقيه القانون الفرنسي أندري كابانيس)

-التسامح الديني

-التعددية الحزبية

-الحقوق الكلاسيكية: الحرية

-الحقوق الكلاسيكية: المساواة